الاتصال العمومي كخيار استراتيجي للترشيد الطاقوي في المباني السكنية والعمومية في الجزائر

Public communication as a strategic choice for energy rationalization in Algeria's residential and public buildings

د. نورالدين دحمان*
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر –الجزائر
noureddine.dahmane@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/20 تاريخ القبول: 2024/05/12

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاتصال العمومي واستراتيجياته في توعية الفرد وتحسيسيه بالاستغلال العقلاني للطاقة في المباني السكنية والعمومية، وتأثير ذلك على تحسين الكفاءة الطاقوية، وتحقيق الراحة الحرارية للمباني السكنية والعمومية، بطريقة مُثلى واقتصادية على الدخل الفردي والوطني، خصوصا وأن القطاع السكني والعمراني يحتل الصدارة في استهلاك الطاقة في الجزائر، ويشكل تحديا أكبر للدولة.

إن استراتيجيات الاتصال العمومي المطبقة في حملاته؛ لها دورا كبيرا في التوعية والتثقيف، للترشيد الطاقوي في المباني السكنية والعمومية، خصوصا في استعمال الطاقة في التكييف والتدفئة، إضافة إلى ثقافة البناء الإيكولوجي الذي يستخدم مواد بناء صديقة للبيئة، تعمل على تحقيق عدد أكبر من ساعات الرفاهية الحرارية للمباني وفق استغلال عقلاني للطاقة سواء في المباني العمومية والسكنية.

الكلمات المفتاحية: **الاتصال العمومي؛ الترشيد الطاقوي؛ الانتقال الطاقوي؛ الأمن الطاقوي؛ المباني السكنية والعمومية.**

Abstract

This study aims to highlight the role of public communication and its strategies in sensitizing the individual to the rational utilization of energy in residential and public buildings, and its impact on improving energy efficiency and achieving the thermal comfort of residential and public buildings in an optimal and economical manner on individual and national income, especially since the housing and urban sector is at the forefront of energy consumption in Algeria and poses a greater challenge to the State.

* المؤلف المرسل: نورالدين دحمان الإيميل: dnoureddine82@gmail.com

Public communication strategies applied in his campaigns play a major role in raising awareness and educating about energy rationalization in residential and public buildings, especially in the use of energy in adaptation and heating, as well as in the culture of ecological construction that uses environmentally friendly building materials, work to achieve a greater number of thermal welfare hours for buildings according to rational exploitation of energy in both public and residential buildings.

Keywords: **Public communication; Strategy; Energy rationalization; Energy security; Residential and public buildings.**

مقدمة:

يعتبر الأمن الطاقوي أحد المحاور الرئيسية لتحقيق الأمن القومي، كون أن الطاقة هي الشريان الأبهر للحياة الإنسانية، لذا تسعى كل دولة لتحقيق أمنها الطاقوي من خلال تسخير كل الإمكانات العلمية والمادية والبشرية التي تمتلكها، والاعتماد على الاستثمار في الطاقات المتجددة أو البديلة (الطاقة الشمسية وطاقة المياه والرياح..)، لأن الأدوار السياسية لأي دولة في محيطها الإقليمي والدولي مرتبط بقوتها الطاقوية، وقدرتها على الاستغلال الأمثل للطاقة في اقتصادها، كون أن الطاقة هي المحرك الرئيسي للتنمية.

الجزائر دولة طاقوية بامتياز، كونها غنية بثرواتها الطاقوية الباطنية كالبترول والغاز، وأمام هذا؛ تحاول جاهدة التخلص من الريعية إلى التنويع الطاقوي من خلال خلق توازن بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة، من أجل تحقيق التنمية في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

حسب الحصيلة الطاقوية لسنة 2021، هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ3.5 **%** لسنة 2021، مقارنة بـ2020 التي شهدت انخفاض قدره 5.1**%**، وارتفعت نسبة استهلاك الطاقة بعد الجائحة بـ 08**%** أي بلغت 67.15 مليون طن مكافئ، وتشمل 11.5**%** كهرباء، و7.8**%** غاز.(Ministére d'énergie, 2021,p03)

والاستهلاك الطاقوي الذي يعتبر تحديا كبيرا للدولة الجزائرية، حيث يصل لـ60**%** من الإنتاج الوطني للطاقة، وفي مقدمته قطاع السكن الذي يحتل الصدارة في استهلاك الطاقة بنسبة 45**%** من إجمالي الاستهلاك الوطني، ويرجع ذلك لأسباب متعددة منها نمو الحضيرة العقارية، واستخدام مواد بناء عصرية تتطلب طاقة أكبر لتحقيق الراحة الحرارية داخل المسكن. كما

تخصص الجزائر مبالغ ضخمة لبرامج للترشيد استهلاك الطاقة، لكن التحدي يبقى قائما، كون أن الأمر يتطلب توعية وتحسيس المواطن؛ الذي يعتبر أساس كل تنمية.

إن تحسين الكفاءة الطاقوية وتحقيق الراحة الحرارية للمباني السكنية يتطلب ممارسات استهلاكية واعية واستغلال عقلاني لها. وكلها هي محصلة جهود أفراد ومؤسسات وهيئات وفق استراتيجية تبنيها الدولة. ومنها استراتيجيات الاتصال العمومي التي لها دورا مهما ورئيسا في رفع مستويات الوعي والتحسيس بدور وتشاركية المواطن في تحقيق الأمن الطاقوي، من خلال الاستغلال العقلاني للطاقة في مختلف مجالات الحياة. لذا تحاول هذه الدراسة إبراز أهمية الاتصال العمومي كخيار استراتيجي في تحقيق الترشيد الطاقوي في المباني السكنية والعمومية في الجزائر. **وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للاتصال العمومي أن يساهم في تحقيق الرشادة الطاقوية في المباني السكنية والعمومية في الجزائر؟**

1. **<u>أهداف الدراسة:</u>** تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفاهيم الاتصال العمومي، الرشادة الطاقوية، الأمن الطاقوي، السكن الإيكولوجي، الراحة الحرارية، الكفاءة الطاقوية.
- إبراز دور الاتصال العمومي واستراتيجياته في توعية الأفراد وتحسيسها بالاستغلال العقلاني للطاقة في المباني السكنية والعمومية.
- التعرف على العلاقة بين الاتصال العمومي والترشيد الطاقوي من خلال ثقافة البناء الإيكولوجي(السكن المستدام).
- إبراز أهمية الاتصال العمومي في تحقيق الأمن الطاقوي، وبالتالي التنمية المستدامة.

2. **<u>أهمية الدراسة:</u>**

تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة هندسة جسور بينية بين الاتصال العمومي والهندسة المعمارية البيئية، وذلك لإثبات أن تحقيق الراحة الحرارية والكفاءة الطاقوية في المباني السكنية وغير السكنية لا يتوقف عند التقنيات المعمارية والعمرانية فقط، وإنما الأمر يتطلب وعيا اجتماعيا لدى مستخدم هذه المباني، وذلك يتحقق فقط من خلال التوعية والتحسيس والتثقيف والمرافقة التي تبنى عليها حملات الاتصال العمومي. وبالتالي تتناول الدراسة خصوصية الاتصال العمومي الممارس في الجزائر والتشريعات المنظمة له، محاولة إبراز كيف يكون الاتصال العمومي خيار استراتيجيا للرشادة الطاقوية في الجزائر.

3. مفاهيم الدراسة :

1.3 مفهوم الاتصال العمومي:

عرف (**ميشال لونات**، **Michel Le Net**) الاتصال العمومي على أنه: " يتجاوز مجرد تبادل المعلومات بين طرفي الاتصال، بل أنه أوسع من ذلك عندما يحاول التأثير على الآخرين بالإقناع من أجل تعديل المعارف والآراء والسلوكيات سعيا نحو مصلحة المجتمع كهدف أساسي له، فهو بذلك يستجيب للمصلحة العامة خاصة في مجال مكافحة الآفات الاجتماعية، وترويج القيم الأساسية، ويحفز ويدعو كل فرد من المجتمع لأخذ نصيبه من المسؤولية لمصلحة المجتمع".(LeNet, 1992, p13)

من التعريف السابق، يبرز أن الاتصال العمومي هو اتصال لا تؤول نهاية مسار حملاته إلى تبادل المعلومات والأفكار بين أطراف العملية الاتصالية فحسب ، بل يتجاوز الإعلام نحو التأثير والإقناع بالموضوع المثار، وذلك لتحقيق تشاركية وتفاعلية المواطن والتي هي أساس نجاح العملية الاتصالية العمومية، من خلال التحسيس والتحفيز والتوعية بأهمية المواضيع المتعلقة بالمصلحة العامة.

كما أن الاتصال العمومي يهتم بتربية الشعور بالرقابة الذاتية لدى المتلقي، ويستهدف التوعية والوقاية من آفات وأمراض؛ الإنسان وحده المسؤول عنها والمتسبب فيها. كما يساهم كذلك إلى ترابط المجتمع من خلال تربية الفرد وتغيير سلوكياته وأفعاله وفق ما يحقق المصلحة العامة. وذلك من خلال تصحيح المواقف أو تعديل أو تغيير سلوكات أو اتجاهات أو معتقدات من خلال استمالة العقل والعاطفة للجمهور المستهدف، وهذا لا يتأتى إلا من خلال التأثير في فكر المتلقي من خلال استراتيجيات إقناعية.

الاتصال العمومي يهدف إلى تحقيق الفرد الإيجابي في تفكيره وسلوكياته اتجاه مجتمعه ومحيطه، فهو أساس كل تنمية، كونه هو من يستغل الفضاءات الاجتماعية المعاش، فالمحافظة على الطاقة والماء والغذاء والبيئة وغيرها.. من مسؤوليته، فالدولة التي تسخر أموالا ضخمة لإنجاز المشاريع التنموية دون تسخير برامج خاصة لمواطنيها من أجل التوعية والتحسيس والتثقيف وتجسيد المسؤولية الاجتماعية لهم اتجاه وطنهم، ستتكبد خسائر ضخمة لإعادة الاعتبار والتأهيل لتلك المشاريع، ولا مجال للاستدامة فيها مادام العنصر الرئيسي(المواطن) في معادلة التنمية مُغيب.

2.3 الاستراتيجية الاتصالية:

تهدف الاستراتيجية إلى تحديد خطط العمل التي تقوم بإعدادها المنظمة. ومخطط العمل يقتضي التعريف بالمشكل المطروح وبخصائصه، وكذا تحديد الوسائل الضرورية لإيجاد الحلول، وتحديد الأهداف والجمهور المستهدف، واختيار الوسائل، وتحديد رزنامة عمليات تنفيذ الاستراتيجية. (بوخبزة، 2006–2007، ص289)

عرفت الموسوعة الإعلامية الاستراتيجية الاتصالية على أنها: " مجموع القواعد التي توضع على أساسها صيغة الاتصال، وتتضمن الهدف منه، وخصائص الجمهور الموجه له". (جاب الله، 2019، ص99).

3.3 الترشيد الطاقوي:

هي الإدارة والتحكم في استخدام الطاقة حسب الحاجة إليها فقط، ولا تعني على الإطلاق التقتير أو التخفيض الذي يؤثر على وظيفة المبنى وساكنيه. (دين، 2018–2019، ص103). إذن الترشيد الطاقوي هو الاستغلال الأمثل للطاقة في المباني السكنية والعمومية من أجل تحسين الكفاءة الطاقوية سواء في فصل الصيف أو الشتاء(التدفئة والتكييف)، وكذلك من خلال الاستغلال الأمثل للإضاءة الطبيعية، والتقليل قدر الإمكان من استخدام الإضاءة الكهربائية.

ويعرف كذلك على أنه: "مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تؤدي إلى خفض استهلاك الطاقة دون المساس براحة الأفراد أو إنتاجيتهم، واستخدام الطاقة عند الحاجة الحقيقية لها". (بلحاج ، خدير، 2020،ص 73). من هذا التعريف يبرز أن الرشادة الطاقوية لا تتحقق بإجراء محدد، وإنما هي محصلة مجموع الإجراءات والتقنيات التي تساهم في اقتصاد الطاقة والتقليل من هدرها، فهناك إجراءات تتطلب التوعية والتحسيس بضرورة الاقتصاد في الطاقة، وإجراءات أخرى تتعلق بالقوانين المتحكمة في إنجاز المباني الصديقة للبيئة والتي لا تتطلب طاقة أكبر للعيش فيها.

4.3 الأمن الطاقوي:

هو الحالة التي يتمتع بها الأفراد والأعمال بالدخول لموارد الطاقة الكافية، وعند سعر مناسب في المستقبل المنظور بعيدا عن خطر التوقف. ويُعرف كذلك هو الإتاحة الدائمة

لعرض الطاقة بطريقة تضمن النمو الاقتصادي في كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة بأقل تكلفة اجتماعية وأقل تقلبات في الأسعار. (بن حمزة، 2021، ص 85-86)

من هذه التعاريف للأمن الطاقوي، يتبين أن توافر الطاقة بأسعار مناسبة للأفراد والمؤسسات بشكل مستدام، هو من يحقق التنمية الاقتصادية ويجسد قوة الدولة في لعب أدوارها الإقليمية والدولية.

5.3 السكن الإيكولوجي(السكن المستدام):

المنزل الايكولوجي أو البيئي يسهم في خفض تكاليف الطاقة بمرور الوقت، كونها تحتاج طاقة أقل للتدفئة والإضاءة، و البناء الإيكولوجي يلبي احتياجات الأجيال الحالية دون أن يعرض مستقبل الأجيال القادمة على الاستجابة لقدراتها، وبالتالي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.(M.A. Boukli, 2010, p558-559)

وفي سياق التحولات الاجتماعية- الايكولوجية تظهر أهمية الاستراتيجيات الجماعية للسماح باستخدام مواد محلية في بناء السكنات، والاستغلال الأمثل للفضاءات المعاشة. هذا العمل يبرز مسكن بيئي داخل المجال المبني يعتمد في نفس الوقت على الاستقلال الذاتي والاندماج مع المحيط الفيزيائي والاجتماعي.(Mazel, 2017,p07)

فالسكن الايكولوجي يسمح بتوفير فضاءات معمارية نوعية ومتميزة، تتوفر على التهوية الطبيعية، والراحة الحرارية، والكفاءة الطاقوية، والإضاءة المناسبة، والألوان المريحة، وكذا العلاقة بين داخل المبنى ومحيطه، حيث يوفر مناظر جميلة نحو الخارج من خلال الفضاءات الخضراء المدمجة في محيطه، وهذا نوع من السكن ذات طبيعة مستدامة، تستخدم في إنجازه تقنيات حديثة كالعزل الحراري في الغلاف الخارجي للمباني السكنية، واستخدام مواد بناء محلية تتأقلم مع مناخ المنطقة تحقق الراحة الحرارية وتخفض من الاستهلاك الطاقوي(التدفئة، التكييف، الإضاءة)، استخدام الزجاج المزدوج، والحواجز الشمسية لتقليل الحرارة في فصل الصيف، وغيرها.

6.3 الراحة الحرارية (Le Confort Thermique):

تُعرف الراحة الحرارية على أنها حالة من الرضا عن البيئة الحرارية، ويتم تحديدها من خلال التوازن الديناميكي الذي أنشأه التبادل الحراري بين الجسم وبيئته، مما دفع الإنسان إلى حماية نفسه من الظروف المناخية عن طريق تهيئة ظروف من الراحة النسبية

داخل مسكنه أو محيطه. وتعرف كذلك على أنها الحالة التي لا يشعر الشخص بالبرد أو بالحرارة في مبنى معين.(Boulerbah, 2019,p35) .

وحسب " **E. Dumitriu -Valcea** " فالراحة الحرارية للمباني هي مجموعة الظروف المثلى اللازمة لتنمية الحياة الفيسيولوجية للإنسان داخل الغرف السكنية المختلفة تبعا لوجهة المبنى–السكن ". (Merzeg, 2010,p42).

والراحة الحرارية لشخص ما يقطن في مسكن ما؛ تتأثر بعدة معايير هي:

- حرارة الهواء، رطوبة الهواء، سرعة الهواء، درجة حرارة غلاف المبنى، مقاومة حرارة الملابس، استقلاب الطاقة الغذائية **(le métabolisme).** (Boulerbah, 2019,p36).

الشكل 01: الراحة الحرارية في فصل الصيف **الشكل 02: الراحة الحرارية في فصل الشتاء**

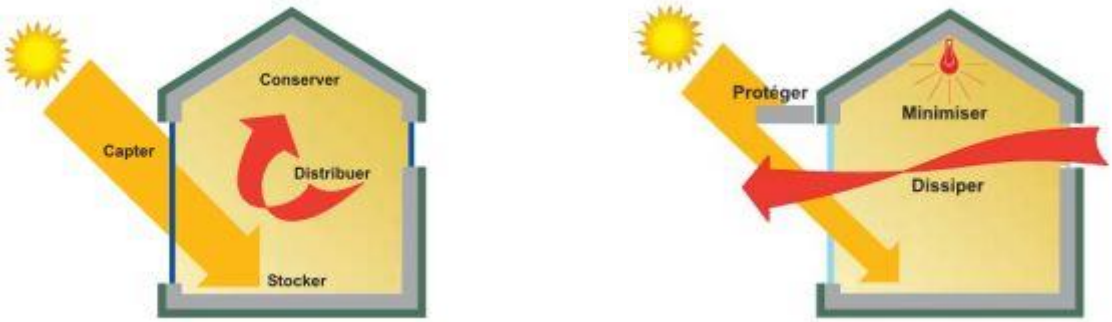

المصدر: (Merzeg, 2010,p53).

يبرز الشكلين السابقين استراتيجيات تحقيق الراحة الحرارية في فصلي الشتاء والصيف، حيث تتمثل استراتيجية تحقيق الراحة الحرارية في فصل الصيف تتطلب: (حماية المبنى من الإشعاع الحراري من خلال حواجز وشاشات تعكس أشعة الشمس، تبديد الحراة من خلال التهوية الطبيعية، تقليل مدخلات الحرارة..)، أما في فصل الشتاء: (التقاط الحرارة وتخزينها داخل المبنى، والحفاظ عليها عن طريق العزل الحراري، توزيع مدروس للحرارة داخل المبنى...)، وهذه المعلومات كلها يمكن أن تكون محتوى لحملات الاتصال العمومي، تهدف لتوعية وتحسيس المواطن بأهمية استغلال الطاقة الشمسية، وحسن استغلالها، والتصرف فيها؛ سواء في فصل الشتاء أو الصيف، مما تساهم في تحقيق الراحة الحرارية، وتحسين الكفاءة الطاقوية، وبالتالي التقليل من استهلاك الطاقة في المباني التي لها تأثير على تحقيق التنمية المستدامة.

وبالتالي هنا تبرز أهمية حملات الاتصال العمومي (حملات التغيير المعرفي) في تزويد المستخدم للمباني بكل أنواعها بالمعلومات المهمة في تحقيق الراحة الحرارية (**Le Confort Thermique**)، والكفاءة الطاقوية للمسكن، ويرتبط أساسا ذلك في كيفية استغلال الطاقة في التكييف والتدفئة، وكذا في طبيعة الغلاف الخارجي للمبنى، حيث كلما استخدمت مواد بناء صديقة للبيئة (السكن الإيكولوجي) كلما كان هناك رشادة طاقوية.

4. أهمية الاتصال العمومي في تحقيق المصلحة العامة:

للاتصال العمومي أهمية كبرى في بناء منظومة الأمن الإنساني(الأمن الطاقوي، الأمن المائي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي....)، وله دورا رئيسا في تنظيم الحياة الإنسانية وتوجيهها نحو الأفضل اجتماعيا، واقتصاديا، وثقافيا. كون أن القائم بالاتصال في العملية الاتصالية العمومية ينظر إلى المتلقي على أنه مواطن ذو قيم، ويهدف من خلال حملاته الاتصالية إلى المساهمة في تعديل أو تغيير سلوكات معينة من أجل بناء الفرد الصالح، الذي يتعامل بإيجابية مع قضايا الشأن العام.

والاتصال العمومي يسمح بإنجاز مهمة مشتركة ذات فائدة على المجتمع، من خلال جعل كل فرد يأخذ نصيبه من مسؤوليته لتطوير المشاركة ذات المصلحة العامة، فهو رهان استراتيجي يذلل الصعوبات ويسمح بالوعي في الحياة الاجتماعية، حيث يدعو لليقظة من أجل التقليل من النفقات التي قد ينجر عنها انتشار الآفات والسلوكيات الخاطئة. (عميرات، 2014، ص12).

وعليه تحقيق الرشادة الطاقوية في أساسه هو تحقيق المصلحة العامة، فلما نقتصد في استخدام الطاقة في المباني والمصانع، وفي كل المواقع التي تتطلب الطاقة، فنحن بصدد حماية مستقبل الأجيال المستقبلية ومتطلباتهم الطاقوية.

لذا يعتبر الاتصال العمومي خيارا استراتيجيا في تحقيق الرشادة الطاقوية في المباني السكنية وغير السكنية، وذلك من خلال توظيف استراتيجيات الاتصال العمومي في التوعية والتحسيس بأهمية الحفاظ على الطاقة في المباني بكل أشكالها، والاقتصاد فيها، كونه سلوك حضاري يخدم الشأن العام، ويحافظ على مستقبل الأجيال المستقبلية، كما يساهم كذلك الاتصال العمومي سواء في وسائل الإعلام التقليدية أو في البيئة الرقمية في تثقيف الجمهور المتلقي بتقنيات الحفاظ على الطاقة، خصوصا ما يتعلق بالبناء الصديق للبيئة (البناء

الإيكولوجي)، حيث لا يكتف المواطن الذي يرغب في بناء سكنه برخصة البناء الورقية فقط من أجل تجنب أي متابعة إدارية، وإنما يطلب من المهندسين المعماريين من تصميم له بناء لا يتطلب كمية أكبر من الطاقة في التكييف والتدفئة والإضاءة، أي بناء إيكولوجيا؛ يستخدم مواد بناء تحقق الراحة الحرارية بأقل كمية من الطاقة.

5. الاتصال العمومي وثقافة البناء الايكولوجي:

تساهم حملات الاتصال العمومي بشكل كبير في توعية المواطن وتحسيسه بأهمية البناء الصديق للبيئة، أو البناء الايكولوجي الذي يحقق الاستدامة، ويحافظ على البيئة، ويقتصد في استخدام الطاقة سواء في التدفئة أو التكييف أو الإضاءة أو مجالات أخرى.

فتصميم البناء وفق التصميم المعماري المناخي الذي يراعي الظروف البيئية والمناخية المحيطة، ومتغيرات الطاقة الشمسية مما يرفع من الكفاءة الحرارية للمبنى، وكذا مراعاة موقع المبنى واتجاهات فضاءاته الداخلية، وكذا عدد الفتحات نحو الخارج، ومساحتها وحجمها، ومدى تواجدها في الواجهات الرئيسية، كلها تقنيات من شأنها تحقق الراحة الحرارية وتحسن الكفاءة الطاقوية للمسكن.(دين، 2018–2019، ص103). فتوعية المواطن وتثقيفه بتقنيات البناء الايكولوجي، الذي يحقق له رفاهية الفضاءات الداخلية، سواء في الصيف أو شتاء(تدفئة وتكييف)، ويحسن من الكفاءة الطاقوية ويحقق الرفاهية الحرارية، واقتصاد الطاقة، حتما ستجعل المواطن أكثر تشاركية وإيجابية في بناء سكنه، من خلال تجاوز الذهنية الوظيفية التي يعرفها المواطن الجزائري في بناء سكنه، من خلال الاهتمام بالجانب الجمالي، الكفاءة الطاقوية، نوعية الفضاءات، الرفاهية الحضارية، والاستغلال العقلاني للمواد الطاقوية.

كما تساهم حملات الاتصال العمومي (حملات التغيير المعرفي على وجه الخصوص) في تعليم المتلقي وتثقيفه بتقنيات البناء الايكولوجي والمواد المستعملة فيه، والتي تحقق البناء المستدام من خلال الكفاءة الطاقوية والراحة الحرارية، وذلك يتطلب مراعاة درجة الحرارة، نسبة رطوبة الهواء، كمية الهواء، الإضاءة الطبيعية، التهوية الطبيعة، العزل الصوتي هي كلها شروط يتطلبها السكن الايكولوجي. (Jadoul, 2002,p17)

كما تساهم عملية إبراز كيفية بناء السكن الصديق للبيئة من قبل حملات الاتصال العمومي عبر وسائل الاعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي للجمهور المستهدف، من تحقيق

معرفة لديه، وبالتالي سيطبق ذلك كونه يعود بالفائدة عليه سواء من نوعية الفضاءات التي يسكنها، وكذا اقتصاد في الطاقة.

إضافة إلى ذلك، تعرف المواطن على مواد البناء التي تجسد البناء الايكولوجي من خلال حملات الاتصال العمومي، ستساهم في ترقية ثقافته المعمارية، وتجعله أكثر إيجابية وتشاركية، فمثلا في الغلاف الخارجي للمبنى تستخدم مواد العزل الحراري، والزجاج المضاعف(المزدوج)، ومواد مناسبة في جدرانه وسقفه، وأبوابه ونوافذه، ومراعاة الدقة في التنفيذ، واستخدام الألوان المناسبة في جدرانه الخارجية من شانها أن تخفض الحمل الحراري، وتحقق راحة حرارية داخل المبنى.(دين، 2018-2019، ص103).

6. حملات الاتصال العمومي والترشيد الطاقوي في الجزائر:

أعلن مدير المشاريع بالوكالة الجزائرية لترشيد استخدام الطاقة أن توفر الطاقة في القطاع السكني تقترب من 8766 جيقاوات/ ساعة، أي 36**%** من إجمالي استهلاك الطاقة في الجزائر، بليه قطاع الصناعة ثم النقل، ثم قطاع البناء، معتبرا أن أولويتهم هي محاربة الهدر وسوء استغلال الطاقة في القطاع السكني، كونه لا ينتج ثروة عكس القطاعات الأخرى، مبرزا على ضرورة وضع أدوات لضمان قدر أكبر من كفاءة الطاقة سيما بالتركيز على وسائل الاعلام والاتصال في التوعية والتحسيس. (بوزيان، 2022، ص 43).

وعليه يُعد الاستغلال الأمثل للطاقة في المباني السكنية التحدي الأكبر للدولة الجزائرية، خصوصا وأن القطاع السكني والعمراني يحتل الصدارة في استهلاك الطاقة في الجزائر. وإمكانية تحسين الكفاءة الطاقوية، وتحقيق الراحة الحرارية للمباني السكنية بطريقة عقلانية يتطلب توعية وتحسيس بأهمية الحفاظ على الطاقة خصوصا في فصلي الشتاء والصيف، وأن الاستهلاك غير العقلاني للغاز والكهرباء هو المساس بمستقبل الأجيال القادمة.

من خلال ما سبق ارتأينا الوقوف على طبيعة حملات الاتصال العمومي في الجزائر والتي تتعلق بالرشادة الطاقوية، ومن بين تلك حملات؛ الحملات التحسيسية التي تقوم بها شركة سونلغاز" **حملة وطنية للتحسيس ومراقبة شبكات الغاز وكواشف غاز أحادي الكربون**"، فوجدنا أنها حملات تتسم بالموسمية، وهي ذات طابع وقائي، تهدف للتوعية والتحسيس بالأخطار الناجمة عن استخدام الطاقة(مثلا أخطار غاز ثاني أكسيد الكربون)، **وحملة تحسيسية لترشيد الكهرباء تحت شعار": استهلك أكثر وأدفع أقل"**، هي كذلك حملة جاءت

بمناسبة الدخول الاجتماعي، ورغم أنها تهدف للتوعية بالترشيد الكهرباء، إلا أنها حملات تفتقر للتخصص المطلوب(اخصائيين في الاتصال العمومي، والهندسة المعمارية، والهندسة الطاقوية)، كون أن تصميم حملة اتصالية عمومية في هذا الموضوع بذات؛ تتطلب محصلة من المعطيات العلمية متكاملة فيما بينها، تسمح للمعلن العمومي من تصميم محتوى مدروس يقنع الجمهور المستهدف، ويحقق نجاح الحملة.

كما أن القائم بالاتصال في هذه الحملات لا تهمه الفعالية وتحقيق الأهداف المرجوة، وإنما يسعى لإعادة الحملات سابقة، لتعرض في أوقات معينة لتحسيس الجمهور المتلقي بالأخطار المتوقعة، وبالتالي حتى الأسلوب واللغة والشعارات والرموز المطلوبة في هذه تصميم هذا الحملات، لا تعنى بالأهمية اللازمة، ويرجع ذلك إلى أن تلك الحملات غير مبنية على استراتيجيات محددة، وإنما المتحكم في كل ذلك الظرف الزماني والتلقائية، كما لوحظ أن محتوى الحملات لا يتطابق مع القوانين المنظمة لتلك القضايا، حيث نجد عدة قوانين ومراسيم تنفيذية تبرز بشكل واضح وجلي التنظيم الحراري في المباني السكنية، والتقنيات اللازمة لتحقيق الرشادة الطاقوية، وسنفصل فيها فيما يأتي.

7. قاعدة التاءات الثلاث والتشريع الجزائري المتعلق بالترشيد الطاقوي في المباني السكنية:

تعتبر قاعدة التاءات الثلاث لميشال لونات تأصيلا نظريا مهما في إعداد حملات الاتصال العمومي ونجاحها، وبالتالي الاعتماد على عناصر هذه القاعدة (التوعية، التشريع، التتبع) أمرا مهما في تحقيق أهداف حملات الاتصال العمومي المبينة على إقناع الجمهور المستهدف بمحتواها، وتبني السلوكات والقيم التي تدعو إليها.

وضعت الجزائر عدة آليات تنظيمية تهدف إلى تعزيز كفاءة الطاقة في المبنى، مع الاستجابة متطلبات السلامة والاستقرار والنظافة والراحة المتوافقة مع المتطلبات الاجتماعية والبيئية، والمشرع الجزائري سن عدة قوانين؛ والتي تناولت قضايا الشأن العام، ومنها الحفاظ على الطاقة وتحقيق الترشيد الطاقوي، ومنها نذكر:

- **مرسوم تنفيذي رقم 2000-90 مؤرخ في في 19 محرم عام 1421 الموافق 24 أبريل 2000 يتضمن التنظيم الحراري في البنايات الجديدة:** وهو مرسوم يتكون من 18 مادة، تبرز كلها كيفية استغلال الطاقة في البنايات الجديدة ذات الاستعمال السكني، وغير السكني، حيث فصل المرسوم كيفية استخدام أجهزة التكييف والتدفئة، وأن تكون

مزودة بأنظمة ضبط آلية، كما تبرز مميزات العزل الحراري في فصلي الشتاء والصيف، والتدفق الأدنى للهواء الجديد في البنايات الجديدة ذات الاستعمال السكني، وغيرها من المعطيات التي تسمح بتحقيق الراحة الحرارية مع كفاءة طاقوية تراعي كل المتغيرات والشروط اللازمة. (الجريدة الرسمية رقم32، 2000، ص43).

- **قرار وزاري** مشترك مؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1438 الموافق 22 ديسمبر سنة 2016، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المسجلة على حساب التخصيص الخاص رقم 131-302 الذي عنوانه "**الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة**". وفي مادته الثانية؛ السطر 02 التحكم في الطاقة : يبرز :
- والاتصال والإعلام والتعليم والترقية والتنسيق والتكوين في مجال التحكم في الطاقة.
- إعداد مؤشرات الفعالية الطاقوية وإصدارها ونشرها.
- العزل الحراري في البنايات
- إدخال المصابيح ذات الأداء العالي وتوزيعها.
- الإنارة العمومية ذات الأداء العالي.
- توزيع السخانات الشمسية الفردية والجماعية.(الجريدة الرسمية رقم02، 2017، ص23).

ومن هنا يبرز جليا أهمية الاتصال العمومي كخيارا استراتيجيا في تحقيق الرشادة الطاقوية في المباني السكنية وغير السكنية، حيث يتجلى لنا بأن المشرع الجزائري يولي أهمية لذلك، كون أن استهلاك الطاقة في المباني السكنية يعتبر تحديا كبيرا للدولة الجزائرية.

لكن هناك عدم تطابق بين محتوى حملات الاتصال العمومي المتعلقة بالرشادة الطاقوية ومحتوى القوانين المسيرة والمنظرة لها، حيث تكاد حملات الاتصال العمومي المتعلقة بالتنظيم الطاقوي في المباني السكنية أن تكون ذات طابع وقائي ،و تقتصر على التوعية من الأخطار المتعلقة بالطاقة في فصلي الشتاء والصيف، بينما القوانين المنظمة للترشيد الطاقوي تحدد بدقة كل المعلومات اللازمة سواء في استخدام العزل الحراري في المباني بكل أشكالها، أو خصائص التجهيزات الطاقوية المستخدمة في المنازل، والتي توفر الراحة الحرارية واقتصادية الطاقة، إلا أن محتوى الحملات بعيد عن ذلك، وبالتالي التشريع لا يمكنه أن يحقق أهداف الحملة الاتصالية العمومية، ومادامت مرحلة التوعية غير مكتملة الأركان.

8. من الترشيد الطاقوي نحو الانتقال الطاقوي لتحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر:

إن الاستغلال العقلاني للطاقة في المباني السكنية والعمومية من شأنه المساهمة في الحفاظ على الغاز والنفط، الذي يمكن تحويله نحو قطاعات أخرى كالصناعة أو النقل، أو معالجته وتصديره نحو الخارج في شكل مواد طاقوية استهلاكية، خصوصا وأن مصدر الطاقة في الجزائر يعتمد على 60 %غاز، و40% نفط.

وعليه يعتبر الانتقال الطاقوي في الجزائر من أكبر الرهانات التي يعول عليها لتحقيق الأمن الطاقوي من جهة، وتخفيف الاعتماد الكبير على الطاقة الأحفورية من جهة الثانية، والذي يظهر جليا من خلال السياسات العامة ونية السلطات الجزائرية في تحقيقه من خلال استحداث وزارات الانتقال الطاقوي أو مراكز بحث في هذا المجال. (خوازم، 2022، ص141) فالانتقال الطاقوي يتطلب الاعتماد على مصادر أخرى صديقة للبيئة مثل الطاقات المتجددة، حتى يتمكن من تخفيض نسبة الاعتماد على الطاقات الأحفورية.

وبالتالي؛ ولتوازن معادلة الأمن الطاقوي لابد من الحفاظ على الطاقات النفطية من خلال الاستثمار في الطاقات البشرية التي هي أساس كل تنمية، وذلك بالاعتماد على استراتيجيات الاتصال العمومي في توعية الفرد وتحسيسيه بدوره المنوط به في تحقيق الأمن الطاقوي، والذي منطلقه الاستغلال العقلاني للطاقة في المباني السكنية والعمومية، كون هذه الأخيرة تتصدر في إجمالي استهلاك الطاقة في الجزائر متقدمة على القطاع الصناعي والفلاحي والنقل.

9. خاتمة:

تعتبر حملات الاتصال العمومي خيارا مهما توظفه الدولة في تحقيق تشاركية المواطن ولعب أدواره الاجتماعية في تحقيق المصلحة العامة، خصوصا الاستهلاك الطاقوي في قطاع السكن الذي يحتل صدارة استهلاك الطاقة في الجزائر، وبالتالي هناك إمكانية ربح تلك النسب المهدرة في المباني السكنية والعمومية، واستغلالها في قطاعات أخرى منتجة كالصناعة والفلاحة وغيرها.

ومن النتائج هذه الدراسة نذكر:

- تحقيق الترشيد الطاقوية في المباني السكنية وغير السكنية من أهم محاور الاتصال العمومي في الجزائر، وذلك من خلال توعية وتحسيس الجمهور المتلقي بأهمية الاقتصاد في الطاقة المنزلية من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة.
- ثقافة السكن الإيكولوجي موضوعا مهما في مضمون رسالة الحملة الاتصالية العمومية والتي تهدف إلى تحقيق الترشيد الطاقوي في المباني السكنية والعمومية.
- حملات الاتصال العمومي في الجزائر المتعلقة بالترشيد الطاقوي تتسم بالموسمية، وهي ذات طابع وقائي، غير مبنية على استراتيجيات مخطط لها، وإنما يتحكم فيها الحدث، أو الموسم، تخاطب جماهير عامة، ولا يراعى فيها الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للجمهور المستهدف.
- المشرع الجزائري أعطى أهمية كبرى للرشادة الطاقوية، من خلال سن قوانين ومراسيم تتعلق بالتنظيم وتسيير الطاقة وأجهزتها في المباني السكنية والعمومية، لكنها محتواها لا لا تظهره حملات الاتصال العمومي، أي لا يجود تكامل بين التوعية والتشريع، وبالتالي لا معنى للمتابعة بعد ذلك، ويبرز حقيقة ذلك في الاستهلاك المفرط للطاقة في المباني السكنية وغير السكنية في الجزائر، والتي تحتل الصدارة.
- الترشيد الطاقوي في المباني السكنية والعمومية عنصرا أساسيا لتوازن معادلة الأمن الطاقوي في الجزائر، والذي يسمح بالاعتماد على الطاقات المتجددة(الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة المياه...) في تصميم المباني السكنية والعمرانية، والاقتصاد في الطاقات الأحفورية التي تنضب في وقت ما، والاعتماد عليها بشكل أحادي هو المساس بمستقبل الأجيال المستقبلية.
- البيئة الرقمية فضاء عمومي افتراضي رئيسي لحملات الاتصال العمومي المتعلقة بالرشادة الطاقوية، لما يتميز به تفاعلية، والقدرة على إقناع الجمهور المتلقي، وتنمية ثقافة البناء الإيكولوجي والمستدام لديه.
- الترشيد الطاقوي هو سلوك حضاري يعكس ثقافة مجتمع معين، ويحقق مصلحته العامة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الاتصال العمومي الذي يهدف إلى المصلحة العامة، انطلاقا من مخاطبة المتلقي على أساس أنه مواطن ذو قيم اجتماعية وثقافية وحضارية.

- رفاهية الفضاءات السكنية لا تتحقق إلا من خلال الراحة الحرارية والكفاءة الطاقوية، والتي يمكن تحقيقها من خلال استخدام الطاقات البديلة، أو من خلال السكن الصديق للبيئة.
- الترشيد الطاقوي طريق سلس نحو الانتقال الطاقوي في الجزائر هو المسار الآمن نحو تحقيق الأمن الطاقوي، الذي يعتبر مقياسا مهما لتحقيق رفاهية المواطن، وقوة الدولة في لعبها أدوراها السياسية والاقتصادية إقليميا ودوليا.
- وفي ظل سياق التحولات الاجتماعية– الايكولوجية، والسياسية والاقتصادية، والرقمية، لابد من الاستثمار في الطاقات البشرية للحفاظ على الطاقات النفطية، من خلال حملات الاتصال العمومي، كون أن الإنسان هو أساس كل تنمية.

ومن خلال ما سبق؛ توصي الدراسة بما يلي:

- العمل على تصميم حملات اتصالية عمومية تتجاوز البعد الوقائي، وتعمل على توعية الجمهور المتلقي بأهمية الاقتصاد في الطاقة السكنية والحفاظ عليها، كونها مستقبل الأجيال القادمة.
- ضرورة الاستغلال الأمثل لوسائل الاعلام بكل أشكالها، ومواقع التواصل الاجتماعي بكل أنواعها لتنمية ثقافة السكن الايكولوجي الصديق للبيئة، الذي يحقق كفاءة طاقوية، وفضاءات معمارية تحقق الرفاهية الحرارية في المباني السكنية والمعمارية.
- العمل على تحقيق التكامل بين محتوى حملات الاتصال العمومي والقوانين المنظمة لتلك المواضيع.
- ضرورة وجود تكامل وتنسيق بين مختلف الفاعلين في تحقيق الرشادة الطاقوية من مؤسسات عمومية، وسائل إعلام، مكاتب دراسات في التصميم والبناء، مقاولات إنجاز، جمعيات مجتمع مدني، مراكز بحث متخصصة وغيرها.

قائمة المراجع:

1. *Boulerbah, T. (2019). L'amélioration du confort thermique de l'habitat traditionnel parl'adaptation d'un matériau de haute performance et le traitementde l'espace patio. Cas d'étude secteur sauvegardé de la ville deLaghouat. Mémoire de Magister en Architecture. Université Mohamed Khider – Biskra.*
2. *Jadoul, F. (2002). la terre et notre maison: construire, revoner, habiter en respectent l'homme et l'environnement. Bruxelles: Éditions Luc Pire.*
3. *LeNet, M. (1992). la communication publique, pratiques de compagnes d'information. paris: édition de documentation francaise.*
4. *M.A. Boukli Hacène, N. C. (2010). L'impact environnemental d'une habitation écologique. Revue des Energies Renouvelables, 13(04), 545-559.*
5. *Mazel, I. (2017). Habitation écologique et dispersion bâtie : les " habitats alternatifs " comme expérimentations pour des transitions socioécologiques en territoires de moyenne montagne. . Thèse de doctorat en Architecture, aménagement de l'espace . Université Grenoble Alpes,.*
6. *Merzeg, A. (2010). La réhabilitation thermique de l'habitat contemporain en Algérie. Mémoire de Majuster. université de Tizi ouzou.*
7. *Ministére d'énergie, e. d. (2021). Bilan énergétique national. Consulté le 02 19, 2024, sur file:///C:/Users/live%20tec/Desktop/bilan_energetique_2021_63df78f2b775e.pdf*
8. آمال عميرات. (2014). الاتصال الاجتماعي (العمومي) وأبعاده في منهج الدعوة المحمدية . دار أسامة للنشر والتوزيع .
9. حكيمة جاب الله. (2019). استراتيجيات الاتصال ودورها في تفعيل إدارة الأزمات. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 07(02)، 97-113.
10. حمزة خوازم. (2022). إشكالية الأمن الطاقوي في الجزائر بين متطلبات الاستهلاك المحلي وقيود الانتاج: أي دور للطاقات المتجددة. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 6(3)، 133-147.
11. زهرة، محمد كريم بلحاج ، خدير. (2020). دور وسائل الإعلام في ترشيد استهلاك الطاقة. مجلة الاتصال والصحافة، 7(2)، 67-82.

12. مختارية دين. (2018–2019). ترشيد استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة– دراسة تحليلية قياسية للطاقة الشمسية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر.
13. نبيل بن حمزة. (2021). الأمن الطاقوي الجزائري: تأصيل نظري ايتيمولوجي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10(03)، 79–93.
14. نبيلة بوخبزة. (2006–2007). تطبيقات تقنيات الاتصال العمومي المطبقة في حملات العمومية المتلفزة– دراسة نظرية . أطروحة دكتوراه دولة في علوم الاعلام والاتصال . جامعة الجزائر، الجزائر.
15. نصرالدين بوزيان. (2022). ألامن الطاقوي في الجزائرووسائل إلاعالم والاتصال: مقاربة اتصالية لتحقيق الأهداف الوطنية. مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، 4(1)، 34–48.
16. الجريدة الرسمية رقم02. (2017). قرار وزاري مشترك المؤرخ في 22 ديسمبر 016. الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة.
17. الجريدة الرسمية رقم32. (2000). قانون رقم 2000– 90 المؤرخ في 24 أبريل 2000. التنظيم الحراري في البنايات الجديدة.